كلمة معالي السيد/ عمرو موسى

الأمين العام لجامعة الدول العربية

في

المؤتمر الثالث لمنظمة المرأة العربية

تحت شعار:

" المرأة شريك أساسي في التنمية المستدامة "

تونس : 28- 30 أكتوبر 2010

السيدة الرئيسة ليلى بن على رئيسة المؤتمر الثالث لمنظمة المرأة العربية ورئيسة المجلس الأعلى .... السيدة الفاضلة،

السيدات الأول الفضليات،

صاحبات وأصحاب المعالي،

السيدات والسادة،

يطيب لي في مستهل كلمتي أن أعرب عن سعادتي بالمشاركة في هذا المؤتمر رفيع المستوى فى رحاب هذا البلد المضياف... تونس – عاصمة التطور والتحديث في العمل العربي المشترك – معبراً عن خالص التمنيات برئاسة موفقة ودورة ناجحة للمجلس الأعلى لمنظمة المرأة العربية، واحيى الدور الرائد للسيدة ليلى بن علي في تمكين المرأة التونسية وفي تعزيز حقوق النساء والأطفال، ورعاية الفئات الاكثر هشاشة في المجتمع.

كما يسعدني أن أعبر عن التقدير لصاحبة السمو الشيخة فاطمة بنت مبارك لدورها المخلص والريادي في تعزيز مكانة المرأة العربية الخليجية، ورئاستها الحكيمة للدورة السابقة للمجلس الأعلى.

إن مشاعر التقدير مشاعر حقيقية حية أوجهها إلى السيدات الأول العربيات الموقرات اللآئي ساهمن ويساهمن بجهود متميزة في النهوض بأوضاع المرأة والطفل في بلادهن العربية، ولهن في ذلك بصمات واضحة في الدفع قدماً بالعمل العربي المشترك في هذا الملف الهام الذي تضطلع به منظمة المرأة العربية فى إطار جامعة الدول العربية.

ويسعدني أن أشيد بالتجربة التنموية التونسية في مجال حقوق المرأة وتمكينها التى اولاها الرئيس زين العابدين بن على كل الدعم والرعاية، إيماناً بدور المرأة كشريك فاعل فى تقدم ورفعة المجتمع، وفي هذا تمت عملية تحديث تاريخية للأطر التشريعية والنصوص القانونية التي تضمن هذا التقدم، وقد انعكس هذا الاهتمام ايجابيا على مؤشرات التنمية التونسية بشكل عام وتلك المتعلقة بالمرأة بشكل خاص.

السيدات والسادة،

إن المرأة نصف المجتمع، ومن ثم فإن المرأة العربية تمثل نصف الأمة العربية التي تزيد عن الثلاثمائة مليون نسمة....إذن مائة وخمسون مليون امرأة عربية، تمثل قوة انتاج معتبرة اجتماعياً واقتصادياً إذا أحسن تمكينها تعليماً وتدريباً وإعداداً، بل وتحريرا، ووفق خطة شاملة للمنطقة العربية يصير اعتمادها على مستوى القمة وتقوم بتنفيذها الأجهزة المعنية في كل الدول العربية ويتابعه ويقيمه المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة الذي اقترحت وما زلت أقترح أن يجتمع على مستوى رؤساء الحكومات أو الوزراء الأول أو من في حكمهم.

ومن ثم فإن انعقاد مؤتمركم الثالث اليوم تحت شعار "المرأة العربية شريك أساسي في مسار التنمية المستدامة" يأتي في وقته تماماً ويمثل فرصة بالغة الأهمية والجدية لحوار رفيع وعمل ناجح نحو تعزيز دور المرأة وتحقيق مشاركتها الفاعلة في التنمية الشاملة والمستدامة على اتساع العالم العربي. وهنا أؤكد على أهمية الأخذ في الاعتبار ما طرحته السيدة الفاضلة رئيسة المؤتمر بكل جدية ... وهو الخلاص من ثلاثية الخوف والفقر والتمييز، وضرورة القضاء على هذه الثلاثية حتى تتحقق أركان التنمية وإستدامتها.

السيدات والسادة،

إن عمل منظمة المراة العربية ومجلسها الأعلى مدعوم بالإرادة السياسية العليا التي تجسدت في قرارات القمم العربية المتتالية منذ قمة تونس عـــام 2004 وإصدار وثيقة التطوير والتحديث في العالم العربي التي دعت الى تمكـــين المـــرأة والقضاء على أشكال التمييز ضدها وصولاً إلى تحقيق المساواة بين الجنسين.

لقد تحقق بالفعل تقدم في مجال تمكين المـــرأة العربيـــة بـــدءً بتعليمهـــا والحفاظ على صحتها، وفتح فرص العمل أمامها، مع تأكيد دورها الخالد كأم ترعى الأجيال الصاعدة. وبالرغم من اعتزازنا بما حققته المرأة العربية بتأكيد مشاركتها في المجالات الحيوية -اقتصادية سياسية وتشريعية-، وكما أكدت السيدات الأول، فإن الطريق لا يزال طويلاً مفعماً بالعقبات ويتطلب رؤى جديدة والتزامـــات جـــادة وشراكات إستراتيجيات بعيدة التأثير والمدى.

إن التعليم ونوعيته هو قضية التنمية الأولى والتحدي الأهـــم، لا تـــزال المرأة تمثل نسبة كبيرة من الأمية العربية حسب التقارير الدولية والتقارير العربية الرسمية، وكذلك تأتي نسبة الفقر بين النساء العربيات لتصل إلى أرقام مرتفعـــة، أما في المجال الصحي فتشكل معدلات وفيات الأمهات في المنطقة تحدياً كبيراً أمام بلوغ الأهداف التي حددتها المجالس العربية المعنية العاملة في إطار جامعة الدول العربية، بالإضافة إلى القصور أمام أهداف الألفية والتي سوف تراجع وتقيم فـــي مختلف مناطق العالم بحلول عام 2015. أما مشاركة النـــساء الاقتـــصادية فـــي مجتمعاتنا فلا تزال هي الادنى في العالم. وعلى المستوى السياسي، فـــإن نـــسبة النساء فى البرلمانات العربية هي الأدنى أيضاً على مستوى العـــالم، وهنـــا فـــإن الإجراءات العلاجية المؤقتة التي يتخذها عدد من الدول العربية من تحديد كوتـــه للنساء في البرلمان إنما تشير إلى علاج مؤقت في مواجهة عجز المجتمعات عـــن بلورة فكر جديد أو إنتاج وضع متقدم للمرأة العربية. إن الأزمة إذن ليست أزمـــة

قوانين فحسب، وإنما أزمة ثقافة ... ثقافة لا تسمح للمرأة بالحركة الفاعلة والشاملة إلى الأمام. الأمر يحتاج حقاً الى عملية تنوير شاملة تقوم بها كل أجهزة العمل العربى المشترك. هذا هو التحدي الحقيقي أمامنا وبصفة خاصة أمام منظمة المرأة العربية، وهنا مقياس نجاحها و مداها.

السيدات والسادة،

إن السنوات القادمة تحمل أهمية بالغة للمرأة العربية، خاصةً وأن عام 2010 قد اخضع مسيرتها للتقييم الدولي والإقليمي، فقد مضى ثلاثون عاماً على اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وخمسة عشر عاماً على المؤتمر العالمي الرابع للمرأة ومنهاج عمل بيجين، كما مضت عشرة أعوام على قرار مجلس الأمن الشهير 1325 المعنى بالمرأة والأمن والسلام وكذلك عشر سنوات على اعلان الأهداف الإنمائية للألفية وأيضاً قد مضت عشرة أعوام على عقد أول قمة للمرأة العربية.

وفى هذا المقام أشير إلى أن الجامعة العربية قد ساهمت في إعداد التقارير الإقليمية ذات الصلة بالمتابعات الدولية ومنها على سبيل المثال "التقرير العربي الموحد لمتابعة تنفيذ منهاج عمل بيجين +15"، و"تقرير المرأة العربية: بعد مرور 30 عاماً على إتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة" المزمع إطلاقه في فبراير القادم، وأيضاً "التقرير العربي الثالث حول الأهداف التنموية للألفية 2010 وآثار الأزمات الاقتصادية العالمية على تحقيقها"، الذي أقره مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب وسيتم إطلاقه خلال اجتماع هذا المجلس في ديسمبر القادم ... بمقر الجامعة العربية بالقاهرة.

كما مضى عقد من الزمن على صدور إعلان الأمم المتحدة للألفية، الـذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة على مستوى القمة في عام 2000. وبموجب هذا الإعلان اعتمد قادة العالم مجموعة من الأهداف التنموية وتعهّدوا بتحقيقها في مدة زمنية محدّدة. ثمانية أهداف رئيسية وخمسة عشر عاماً لتحقيقها.

وجاءت القمة العربية التنموية، الاقتصادية والاجتماعية، التي عقدت عام 2009 في الكويت، لتجدد التزام دول الجامعة العربية بتحقيق هذه الأهداف، ومنها هدف تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين، وهـدف الحـد مـن الفقـر والبطالة، وأهداف تحسين مستوى الرعاية الصحية، وتطـوير التعلـيم، وتمكـين الشباب وتمكين الفتيات بصفة خاصة، فضلاً عن تفعيـل دور منظمـات المجتمـع المدني والقطاع الخاص.

لقد استمعت الى ما تفضلت به رئيسة وفد الكويت بشأن إنشاء صـندوق لدعم تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بمبلغ قدره 2 مليار دولار. وقـد تـم بالفعل الوفاء بالتزام دولة الكويت بنصيبها في هذا الصندوق بمبلـغ قـدره 500 مليون دولار. وبهذه المناسبة أدعو المرأة العربية الاستفادة من هذه المبادرة من خلال التقدم لإقامة مشروعات (صغيرة أومتوسطة) بتمويل من الـصندوق الـذي سيبدأ الصرف منه قبل نهاية هذا العام.

وهنا يهمني أن أقول أن تـواتر اجتماعـات القمـة العربيـة التنمويـة الاقتصادية والاجتماعية جعلت من المتعين أن نركز على دور المرأة في التنميـة وعلى إسهامها في رسم وتنفيذ برامج الإصلاح والإنمـاء التـي تقررهـا القمـم العربية. وسوف تعقد القمة العربية التنموية الثانية في جمهورية مـصر العربيـة يوم 19 يناير 2011 أى عامين كاملان منذ 19 يناير 2009، لتقييم الوضع ومـا تم إنجازه والصعوبات التي واجهت عمليات التنفيذ، ولتتخذ قرارات أخـرى فـي

مجال التنمية، وأدعو منظمة المرأة العربية لأن تعمل على ضمان مشاركتها الفاعلة في القمة التنموية القادمة في يناير القادم وأن تطرح في ذلك خطط ومقترحات أطلب من المنظمة إعدادها للعرض على القمة فى مجال تمكين المرأة.

وفي هذا أوضح أن "التقرير العربي الثالث حول الأهداف التنموية للألفية 2010 وآثار الأزمات الاقتصادية العالمية على تحقيقها", والذي أشرت إليه آنفاً أكد تداخل القضايا المتعلقة بالنساء والفتيات مع الأجندة التنموية الشاملة فى المجتمعات العربية. وأكد أيضاً أن تحقيق الأهداف التنموية للألفية لا زال مرهوناً بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وخلص التقرير الى انه بالرغم من أن المنطقة العربية قد أحرزت تطوراً ملموساً في العمل نحو تحقيق بعض الاهداف, إلا إنه سيكون من الصعب عليها بلوغ الاهداف الثمانية فى الموعد المحدد لها فى ضوء التحديات التى لا تزال ماثلة أمام المنطقة العربية وعلى رأسها الفقر والبطالة والأمية وعدم المساواة بين الجنسين إضافة الى التحديات البيئة, التغير المناخي، أزمة الغذاء، أزمة المياه, عدم الاستقرار وضعف تمويل مشاريع التنمية فى الدول العربية الاقل نمواً.

وقد أولت الجامعة اهتماماً كبيراً لقضايا تنموية ذات صلة مباشرة بالمرأة العربية أشير باختصار إلى ثلاثة منها أرتأت الأمانة العامة أهمية وضرورة الإعداد لها خلال السنوات المتبقية حتى عام 2015 -عام التقييم والمراجعة الشاملة لمدى تحقيق الهدف التنموية-، الأول: مشروع "خطة العمل العربية لمكافحة الأمية بين النساء في المنطقة العربية: مقاربة تنموية"، الثاني: مشروع "تحسين صحة الأمهات بالوطن العربي"، الثالث: مشروع "إستراتيجية إقليمية تحت عنوان "حماية المرأة العربية: الأمن والسلام" ويتم هذا بالتعاون بين الامانة العامة للجامعة ومنظمة المرأة العربية وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وارجو ان تتحقق هذه المشاريع الثلاثة حتى نستطيع ان نطرح نتائجها بعد خمس سنوات من اليوم.

السيدة الرئيسة

السيدات والسادة،

دعوني أؤكد أنه على الرغم من ضخامة التحديات التي تواجهها دول المنطقة فإن مستقبل التنمية مفتوح ومتاح، ثم إنه ضروري وحيوي، وأنا من المتفائلين في هذه الجزئية الهامة من العمل العربي المشترك أي بإمكانية تحقيق عدد من الأهداف التنموية ولو متأخراً بعض الشيء، ويأتي على رأس هذه الأهداف ممكنة التحقيق جعل المرأة شريكاً فاعلاً في مسيرة التنمية، ومن ثم الارتقاء بالعمل العربي المشترك في مختلف مجالاته، وهذا يستلزم بالطبع إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات غير الحكومية في كافة جهودنا التنموية.

وأقول وأنا اختتم حديثى، أن تقدم المرأة ليس مسئولية المرأة فقط وإنما مسئولية الرجل أيضاً، بل مسئولية الإنسانية في حركتها نحو المستقبل الأفضل.

وأتوجه بالتقدير – مرةً أخرى– لكل ما تم إنجازه حتى الآن من تقدم في مسيرة المرأة العربية في المرحلة الحالية تحت رعايتكن جميعاً، وأتقدم بإسمي واسم الجامعة العربية بوافر الشكر والتقدير إلى الجمهورية التونسية رئيساً وحكومةً وشعباً لحسن الاستقبال وكرم الضيافة، وكل التقدير إلى السيدة الأولى متمنياً لها دوام التوفيق والسداد، والنجاح للمؤتمر الثالث لمنظمة المرأة العربية الذي يبدأ أعماله اليوم.

وفقنا الله جميعاً لما فيه خير وصالح الإنسان العربي.

والسلام عليكم ورحمة الله